

محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية رقم (٣٠)

لمساهمي مجموعة صافولا المنعقدة في يوم

الأربعاء ١٩ أبريل ٢٠١٧م الموافق ٢٢ رجب ١٤٣٨هـ

بمقر الإدارة العامة للمجموعة (برج صافولا) - حي الشاطئ - بمدينة جدة

في تمام الساعة الثامنة والنصف من مساء يوم الأربعاء ١٩ أبريل ٢٠١٧م الموافق ٢٢ رجب ١٤٣٨هـ، بمقر الإدارة العامة للمجموعة (برج صافولا - المبنى الشرقي - الدور السابع) بحي الشاطئ، بمدينة جدة، تم عقد الجمعية العامة غير العادية رقم (٣٠) لمساهمي مجموعة صافولا بناء على دعوة مجلس الإدارة الموجهة للمساهمين وفقاً للمادة (٣٠) من النظام الأساسي للشركة والتي تم الإعلان عنها على النحو التالي:

١. موقع السوق المالية السعودية "تداول" بتاريخ ١٤٣٨/٠٦/٢٧هـ الموافق ٢٠١٧/٠٣/٢٦م.
 ٢. موقع الشركة الإلكتروني بتاريخ ١٤٣٨/٠٦/٢٧هـ الموافق ٢٠١٧/٠٣/٢٦م.
 ٣. جريدة البلاد - العدد (٢١٨٨٦) الصادر بتاريخ ١٤٣٨/٠٦/٢٨هـ الموافق ٢٠١٧/٠٣/٢٧م.
 ٤. جريدة الجزيرة - العدد (١٦٢٥١) الصادر بتاريخ ١٤٣٨/٠٦/٢٨هـ الموافق ٢٠١٧/٠٣/٢٧م.
 ٥. إعلان تذكيري على موقع السوق المالية (تداول) بتاريخ ١٤٣٨/٠٧/٢١هـ الموافق ٢٠١٧/٠٤/١٨م.
- كما تم نشر تقرير مجلس الإدارة وتقرير مراجع الحسابات والقوائم المالية الموحدة للشركة للعام المالي ٢٠١٦م على موقع تداول بتاريخ ١٦ مارس ٢٠١٧م، وكذلك في جريدة المدينة بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠١٧م وموقع الشركة الإلكتروني عقب نشره على موقع تداول، كما تم نشر النظام الأساسي للشركة على موقع السوق المالية (تداول).

وذلك للنظر في جدول الأعمال المنشور بتلك الدعوة، كما يلي:

١.	التصويت على الحسابات الختامية (المدققة) للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١م.
٢.	التصويت على تقرير مراجعي الحسابات للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١م.
٣.	التصويت على التقرير السنوي لمجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١م.
٤.	التصويت بالمصادقة على ما تم توزيعه من أرباح مرحلية عن الثلاثة أرباع الأولى من العام ٢٠١٦م بواقع ٠,٧٥ ريال للسهم الواحد بحيث يصبح إجمالي المبلغ الذي تم توزيعه عن كامل العام ٢٠١٦م هو (٤٠٠,٤٨ مليون ريال) وهو ما يمثل ٧,٥% من رأس المال.
٥.	التصويت على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة من مسئولية إدارة الشركة عن السنة المالية ٢٠١٦م.
٦.	التصويت على توصية لجنة المراجعة بخصوص تعيين المراجع الخارجي من بين مكاتب المحاسبة التي تقدمت بعروضها لتدقيق حسابات الشركة ربع السنوية والحسابات الختامية للسنة المالية ٢٠١٧م وتحديد أتعابه.
٧.	التصويت على تعديل النظام الأساسي للشركة في ضوء أحكام نظام الشركات الجديد (المنشور على موقع السوق المالية تداول، والموافق عليه من قبل وزارة التجارة والاستثمار).





<p>٨. التصويت على المعاملات التجارية والعقود المتمثلة في (شراء وبيع منتجات غذائية) والتي ستم بين بعض الشركات التابعة لـصافولا (في قطاع الأغذية والتجزئة والمتمثلة في شركة بنده للتجزئة والشركة المتحدة للسكر وشركة عافية العالمية) وشركة المراعي وشركاتها التابعة (والمملوكة بنسبة ٣٦,٥٢% لـصافولا)، حيث إن لـصافولا ثلاثة ممثلين في عضوية مجلس إدارة المراعي، وهم: (عضو مجلس الإدارة - أ. سليمان عبد القادر المهيدب، وعضو مجلس الإدارة - أ. بدر عبد الله العيسى، والرئيس التنفيذي لمجموعة صافولا والذي هو أيضاً يشغل منصب الرئيس التنفيذي لشركة بنده للتجزئة بالإنابة - المهندس ريان محمد فايز) والترخيص بها لعام قادم. علماً بأن تعاملات وعقود العام السابق بلغت ٧١٥,٤٨ مليون ريال وذلك بالشروط التجارية السائدة.</p>
<p>٩. التصويت على المعاملات التجارية والعقود المتمثلة في (شراء وبيع منتجات غذائية وإيجار محلات تجارية) والتي ستم بين بعض الشركات التابعة لـصافولا (في قطاع الأغذية والتجزئة والمتمثلة في شركة بنده للتجزئة والشركة المتحدة للسكر) وشركة عبد القادر المهيدب وأولاده المالكة لنسبة ٨,٢١% وشركاتها التابعة وشركة المهيدب القابضة والمالكة لنسبة ٦,٣٦% من صافولا والتي يترأس مجلس إدارة مجموعة صافولا - أ. سليمان عبد القادر المهيدب والذي هو كذلك رئيس لمجلس إدارة شركة المهيدب القابضة، كما أن عضو مجلس الإدارة - أ. عصام عبد القادر المهيدب هو الرئيس التنفيذي لمجموعة المهيدب) والترخيص بها لعام قادم علماً بأن تعاملات وعقود العام السابق بلغت ٢٤٧,٧٢ مليون ريال، وذلك بالشروط التجارية السائدة .</p>
<p>١٠. التصويت على المعاملات التجارية والعقود المتمثلة في (مشتريات ومبيعات منتجات غذائية وإيجار محلات تجارية) والتي ستم بين بعض الشركات التابعة لـصافولا (في قطاع الأغذية والتجزئة المتمثلة في شركة بنده للتجزئة وشركة عافية العالمية) وشركة هرفي للخدمات الغذائية المملوكة بنسبة ٤٩% لـصافولا (ملكية مباشرة وغير مباشرة)، حيث أن لـصافولا أربعة ممثلين في عضوية مجلس إدارة شركة هرفي للخدمات الغذائية، وهم: (عضو مجلس الإدارة - أ. عصام عبد القادر المهيدب ، وهو رئيس مجلس إدارة هرفي، وعضو مجلس الإدارة - أ. عبد العزيز خالد الغفيلي وعضو مجلس الإدارة - المهندس معتز قصي العزاوي بالإضافة إلى عضوية الرئيس التنفيذي والذي يشغل كذلك منصب الرئيس التنفيذي لشركة بنده للتجزئة بالإنابة - م. ريان محمد فايز) والترخيص بها لعام قادم، علماً بأن تعاملات وعقود العام السابق بلغت ٣٧,٩٨ مليون ريال، وذلك بالشروط التجارية السائدة.</p>
<p>١١. التصويت على المعاملات التجارية والعقود المتمثلة في (إيجار محلات تجارية) والتي ستم بين صافولا وشركاتها التابعة في قطاع التجزئة (شركة بنده للتجزئة) وشركة كنان للتطوير العقاري والمملوكة بنسبة ٢٩,٩٩% لمجموعة صافولا، حيث أن للمجموعة ثلاثة ممثلين في عضوية مجلس إدارة شركة كنان، وهم: (عضو مجلس الإدارة - أ. محمد عبد القادر الفضل، وعضو مجلس الإدارة - د. سامي محسن باروم، بالإضافة إلى عضوية الرئيس التنفيذي لـصافولا وشركة بنده للتجزئة بالإنابة - المهندس ريان محمد فايز) والترخيص بها لعام قادم، علماً بأن تعاملات وعقود العام السابق بلغت ٤١,٤٠ مليون ريال وذلك بالشروط التجارية السائدة.</p>

SP

وقد ترأس الاجتماع سعادة الأستاذ/ سليمان عبد القادر المهديب رئيس مجلس الإدارة، وبحضور أعضاء مجلس الإدارة التالية أسماؤهم:

المهندس/ عبد الله محمد نور رحيمي	(١)
الأستاذ/ بدر عبد الله العيسى	(٢)
الأستاذ/ فهد عبد الله القاسم	(٣)
الأستاذ/ عبد العزيز خالد الغفيلي	(٤)
الأستاذ/ عصام عبد القادر المهديب	(٥)
الأستاذ/ محمد عبد القادر الفضل	(٦)
الأستاذ/ عبد العزيز إبراهيم العيسى	(٧)
الأستاذ/ عمر هدير نصرت الفارسي	(٨)
المهندس/ معتز قصي العزاوي	(٩)
الدكتور/ سامي محسن باروم	(١٠)

كما حضر الاجتماع:

- (١) الأستاذ/ عبد الرحمن ماجد قباني - ممثلاً لهيئة السوق المالية السعودية.
- (٢) السادة ممثلو مكتب / الفوزان وشركاؤه (KPMG) مراجع حسابات الشركة وهم الأستاذ/ إبراهيم عبود باعشن والأستاذ/ أويس شهاب وفهد علي خان.

وقد قامت الجمعية بعد أن تشاورت فيما بينها بتعيين كل من:

١. المساهم الأستاذ / طارق محمد إسماعيل : أمين سر الجمعية
٢. المساهم الأستاذ/ خالد خليفة جهار : عضواً بلجنة جمع وفرز الأصوات
٣. المساهم الأستاذ/ عبد الله الزين الحربي : عضواً بلجنة جمع وفرز الأصوات

ثم افتتح رئيس الجمعية الاجتماع بسم الله الرحمن الرحيم، وبعد الترحيب بالحاضرين قام بتقديم كلمة ترحيب بالمساهمين وشكرهم على مشاركتهم وحضورهم للجمعية وعلى ثقتهم ومساندتهم، ومن ثم أعلن أن بيانات الحاضرين من مساهمي مجموعة صافولا وعددهم (٨٧) مساهماً أفصحت عن أن عدد الأسهم الممثلة في الاجتماع (أصالة ووكالة) بلغ (٣٢٧,٨٨٢,٩٧٦) سهماً من أصل أسهم رأسمال الشركة البالغ عددها (٥٣٣,٩٨٠,٦٨٤) سهماً أي بنسبة (٦١,٤٠%) بما لا يقل عن نصف رأس المال وبذلك أصبح انعقاد الجمعية صحيحاً طبقاً للمادة (٩٤) من نظام الشركات والمادة (٣٣) من النظام الأساس لمجموعة صافولا. علماً بأن الأسهم المملوكة لأعضاء مجلس الإدارة والحاضرة والممثلة في الاجتماع بلغ عددها (٢٦,٨٢٩) سهماً تمثل عدد (٢٦,٨٢٩) صوتاً.

ثم قام بقراءة جدول أعمال الجمعية والذي تضمن البنود المذكورة في هذا المحضر، ومن ثم أفاد رئيس المجلس

المساهمين، بأن التقرير السنوي لمجلس الإدارة قد أحتوى على تفاصيل أداء المجموعة للعام المالي ٢٠١٦ وما حققته من إنجازات بجانب التوجهات الاستراتيجية والافصاحات المتعلقة بحوكمة الشركات وفقاً لما تقتضيه الأنظمة، كما تضمن التقرير كذلك تقرير لجنة المراجعة للعام المالي ٢٠١٦، ومساهمة الشركة في مجال المسؤولية الاجتماعية والموارد البشرية وغيرها.

بعد ذلك تم استكمال بقية بنود الجمعية، حيث قام مراجع حسابات الشركة بقراءة تقريره عن الحسابات الختامية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١م وكذلك قام بقراءة تقرير التأكيد المحدود المستقل حول التعاملات مع أطراف ذات علاقة.

وعقب ذلك أعلن رئيس الجمعية فتح باب المناقشة للسادة المساهمين وتوجيه أسئلتهم إلى مراجع الحسابات ومجلس الإدارة. وقد أوضح سعادته أن من حق المساهم إذا رأى أن الإجابة على سؤاله غير مقنعة أن يحتكم إلى الجمعية ويكون قرارها نافذاً.

وقد جرت مناقشات وأسئلة المساهمين والإجابة عليها من قبل مجلس الإدارة ومراجع الحسابات، والتي سيتم تلخيصها في ملحق منفصل نظراً للعدد الكبير من الأسئلة التي طرحت على مراجع الحسابات ومجلس الإدارة خلال الاجتماع مما يتطلب وقت لصياغتها.

وبعد الانتهاء من أسئلة المساهمين والإجابة عليها طلب رئيس الجمعية من سعادة الأستاذ / فهد عبد الله القاسم - رئيس لجنة المراجعة بالمجموعة - تلاوة ملخص تقرير لجنة المراجعة أمام الجمعية وبعد ذلك تم فتح باب المناقشة للسادة المساهمين وتوجيه أسئلتهم إلى رئيس اللجنة، وعقب ذلك قام رئيس اللجنة بقراءة توصية اللجنة بخصوص تعيين مراجع الحسابات السادة مكتب الفوزان وشركاؤه (KPMG) للقيام بتدقيق حسابات الشركة ربع السنوية والحسابات الختامية للعام المالي ٢٠١٧م بمبلغ وقدره (٦٩٠ ألف) ريال سعودي، وذلك لأن مكتب الفوزان وشركاه (KPMG) من أكبر بيوتات الخبرة في أعمال التدقيق والمراجعة وقد استوفوا المعايير المطلوبة وبعد أن تأكدت اللجنة من إمكانياتهم لتقديم الخدمة المطلوبة للمجموعة بناءً على الإستفسارات التي أوصت بها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA)، ولما تتمتع به مجموعة صافولا بعدة أنشطة وانتشار جغرافي داخل المملكة وخارجها، ونظراً لما يتمتع به هذا المكتب من خبرة مهنية وسمعة طيبة وانتشار لمكاتبه في الدول التي تعمل فيها شركات المجموعة، فضلاً عن قيامه بتدقيق حسابات العام ٢٠١٦م للمجموعة وشركاتها الفرعية والعمل مع فريق إدارة المجموعة خلال العام ٢٠١٤م بخصوص الإعداد لخطة توافق المجموعة مع معايير المحاسبة الدولية (IFRS)، مما أكد لنا كفاءة هذا المكتب للقيام بمراجعة القوائم المالية التي سوف تعد وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.



كما تم مناقشة بقية بنود الجمعية حسب الترتيب الوارد في جدول الأعمال بما في ذلك البند المتعلق بتعديل النظام الأساس للشركة في ضوء أحكام نظام الشركات الجديد والموافق عليه من قبل وزارة التجارة والاستثمار والمنشور على موقع السوق المالية تداول.

وبعد ذلك أدلى جميع المساهمين بأصواتهم على بطاقة التصويت التي وزعت عليهم خلال فترة التسجيل. وعقب انتهاء لجنة جمع وفرز الأصوات من عملها فيما يتعلق بكافة البنود (العادية وغير العادية)، أعلن رئيس الجمعية

النتائج التي توصلت إليها الجمعية العامة غير العادية لمساهمي مجموعة صافولا والتي جاءت على النحو التالي:

نتائج التصويت على بنود جدول أعمال الجمعية:

عدد الاصوات/النسبة %			م	القرارات التي تم التصويت عليها من قبل الجمعية
ممتنع	غير موافق	موافق		
٤٨٥,٢١٨ %٠,١٥	٠ %٠,٠٠	٣٢٧,٣٩٧,٧٥٨ %٩٩,٨٥	١	التصويت على الحسابات الختامية (المدققة) للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١ م.
٤٦٩,٤٤٢ %٠,١٤	١٥,٧٧٦ %٠,٠٠	٣٢٧,٣٩٧,٧٥٨ %٩٩,٨٥	٢	التصويت على تقرير مراجعي الحسابات للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١ م.
٤٨٥,٢١٨ %٠,١٥	٠ %٠,٠٠	٣٢٧,٣٩٧,٧٥٨ %٩٩,٨٥	٣	التصويت على التقرير السنوي لمجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١ م.
٤٦٩,٨٤٢ %٠,١٤	١٧,٧٧٦ %٠,٠١	٣٢٧,٣٩٥,٣٥٨ %٩٩,٨٥	٤	التصويت بالمصادقة على ما تم توزيعه من أرباح مرحلية عن الثلاثة أرباع الأولى من العام ٢٠١٦ م بواقع ٠,٧٥ ريال للسهم الواحد بحيث يصبح إجمالي المبلغ الذي تم توزيعه عن كامل العام ٢٠١٦ م هو (٤٠٠,٤٨ مليون ريال) وهو ما يمثل ٧,٥% من رأس المال.
٥٥٤,٩٧٩ %٠,١٧	١٥,٩٧٦ %٠,٠٠	٣٢٧,٢٨٥,١٩٢ %٩٩,٨٣	٥	التصويت على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة من مسئولية إدارة الشركة عن السنة المالية ٢٠١٦ م.
٤٨٥,٢١٨ %٠,١٥	٠ %٠,٠٠	٣٢٧,٣٩٧,٧٥٨ %٩٩,٨٥	٦	التصويت على توصية لجنة المراجعة بخصوص تعيين المراجع الخارجي من بين مكاتب المحاسبة التي تقدمت بعروضها لتدقيق حسابات الشركة ربع السنوية والحسابات الختامية للسنة المالية ٢٠١٧ وتحديد أتعابه.
٤٦٩,٤٤٢ %٠,١٤	٠ %٠,٠٠	٣٢٧,٤١٣,٥٣٤ %٩٩,٨٦	٧	التصويت على تعديل النظام الأساس للشركة في ضوء أحكام نظام الشركات الجديد (المنشور على موقع السوق المالية تداول والموافق عليه من قبل وزارة التجارة والاستثمار).

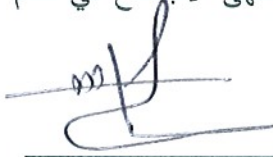
٤٦٩,٨٤٢ %٠,١٤	١٥,٩٧٦ %٠,٠٠	٣٢٧,٣٥٠,١٣٣ %٩٩,٨٥	٨. التصويت على المعاملات التجارية والعقود المتمثلة في (شراء وبيع منتجات غذائية) والتي ستنم بين بعض الشركات التابعة لـصافولا (في قطاع الأغذية والتجزئة والمتمثلة في شركة بنده للتجزئة والشركة المتحدة للسكر وشركة عافية العالمية) وشركة المراعي وشركاتها التابعة (والمملوكة بنسبة ٣٦,٥٢% لـصافولا)، حيث إن لـصافولا ثلاثة ممثلين في عضوية مجلس إدارة المراعي، وهم: (عضو مجلس الإدارة - أ. سليمان عبد القادر المهيدب، وعضو مجلس الإدارة - أ. بدر عبد الله العيسى، والرئيس التنفيذي لمجموعة صافولا والذي هو أيضاً يشغل منصب الرئيس التنفيذي لشركة بنده للتجزئة بالإنابة - المهندس ريان محمد فايز) والترخيص بها لعام قادم. علماً بأن تعاملات وعقود العام السابق بلغت ٧١٥,٤٨ مليون ريال وذلك بالشروط التجارية السائدة.
٤٦٩,٨٤٢ %٠,١٤	١٥,٩٧٦ %٠,٠٠	٣٢٧,٣٩٣,٦٥٨ %٩٩,٨٥	٩. التصويت على المعاملات التجارية والعقود المتمثلة في (شراء وبيع منتجات غذائية وإيجار محلات تجارية) والتي ستنم بين بعض الشركات التابعة لـصافولا (في قطاع الأغذية والتجزئة والمتمثلة في شركة بنده للتجزئة والشركة المتحدة للسكر) وشركة عبد القادر المهيدب وأولاده المالكة لنسبة ٨,٢١% وشركاتها التابعة وشركة المهيدب القابضة والمالكة لنسبة ٦,٣٦% من صافولا والتي يترأس مجلس إدارة مجموعة صافولا - أ. سليمان عبد القادر المهيدب والذي هو كذلك رئيس لمجلس إدارة شركة المهيدب القابضة، كما أن عضو مجلس الإدارة - أ. عصام عبد القادر المهيدب هو الرئيس التنفيذي لمجموعة المهيدب) والترخيص بها لعام قادم علماً بأن تعاملات وعقود العام السابق بلغت ٢٤٧,٧٢ مليون ريال، وذلك بالشروط التجارية السائدة.
٥٠٩,٩٧٩ %٠,١٦	١٥,٩٧٦ %٠,٠٠	٣٢٧,٣٠٢,٥٢١ %٩٩,٨٤	١٠. التصويت على المعاملات التجارية والعقود المتمثلة في (مشتريات ومبيعات منتجات غذائية وإيجار محلات تجارية) والتي ستنم بين بعض الشركات التابعة لـصافولا (في قطاع الأغذية والتجزئة المتمثلة في شركة بنده للتجزئة وشركة عافية العالمية) وشركة هرفي للخدمات الغذائية المملوكة بنسبة ٤٩% لـصافولا (ملكية مباشرة وغير مباشرة)، حيث أن لـصافولا أربعة ممثلين في عضوية مجلس إدارة شركة هرفي للخدمات الغذائية، وهم: (عضو مجلس الإدارة - أ. عصام عبد القادر المهيدب، وهو رئيس مجلس إدارة هرفي، وعضو مجلس الإدارة - أ. عبد العزيز خالد الغفيلي وعضو مجلس الإدارة - المهندس معتز قصي العزاوي بالإضافة إلى عضوية الرئيس التنفيذي والذي يشغل كذلك منصب الرئيس التنفيذي لشركة بنده للتجزئة بالإنابة - م. ريان محمد فايز) والترخيص بها لعام قادم، علماً بأن تعاملات وعقود العام السابق بلغت ٣٧,٩٨ مليون ريال، وذلك بالشروط التجارية السائدة.

١٤

١٤

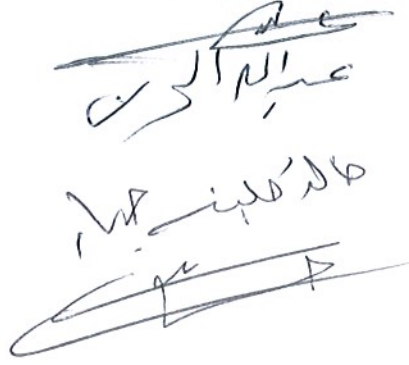
٥٠٩,٩٧٩ %٠,١٦	١٥,٩٧٦ %٠,٠٠	٣٢٧,٣٠٤,٧١٧ %٩٩,٨٤	١١ التصويت على المعاملات التجارية والعقود المتمثلة في (إيجار محلات تجارية) والتي ستتم بين صافولا وشركاتها التابعة في قطاع التجزئة (شركة بنده للتجزئة) وشركة كنان للتطوير العقاري والمملوكة بنسبة ٢٩,٩٩% لمجموعة صافولا، حيث أن للمجموعة ثلاثة ممثلين في عضوية مجلس إدارة شركة كنان، وهم: (عضو مجلس الإدارة - أ. محمد عبد القادر الفضل، وعضو مجلس الإدارة - د. سامي محسن باروم، بالإضافة إلى عضوية الرئيس التنفيذي لصافولا وشركة بنده للتجزئة بالإنابة - المهندس ريان محمد فايز) والترخيص بها لعام قادم، علماً بأن تعاملات وعقود العام السابق بلغت ٤١,٤٠ مليون ريال وذلك بالشروط التجارية السائدة.
------------------	-----------------	-----------------------	---

وبعد ذلك أعلن رئيس الجمعية عن انتهاء اجتماع الجمعية العامة غير العادية حيث انتهى الاجتماع في تمام الساعة العاشرة والنصف مساء بتاريخه وبما ذكر حرر وتم توقيع هذا المحضر.



رئيس الجمعية

لجنة جمع وفرز الأصوات




أمين سر الجمعية

ملحق رقم (أ)

ملخص للمناقشات التي تمت خلال اجتماع الجمعية العامة غير العادية رقم (٣٠) لمساهمي مجموعة صافولا المنعقدة في تمام الساعة الثامنة والنصف مساءً من يوم الأربعاء ١٩/٠٤/٢٠١٧م الموافق ٢٢/٠٧/١٤٣٨هـ بمقر المجموعة (برج صافولا)، بمدينة جدة

رقم السؤال	السؤال والإجابة عليه
السؤال-١ (مساهم):	تلاحظ في الإيضاح رقم (٥) من القوائم المالية أن مبلغ "الذمم المدينة" في نهاية العام ٢٠١٦ بلغ ١,٢٨ مليار ريال بينما كان هذا المبلغ في نهاية العام السابق ٩٢٠ مليون ريال أي زاد بنسبة ٣٣%، فما هو سبب هذه الزيادة وذلك رغم انخفاض قيمة المبيعات؟
الإجابة على (س١): (من قبل المراجع)	يعود السبب في زيادة قيمة الذمم المدينة بشكل أساس إلى الزيادة في الإيرادات بسبب ضخ نقد في قطاع الأغذية في المملكة العربية السعودية. وما يهمنا كمراجعين هو هل المخصصات الموضوعية لمقابلة الذمم المدينة كافية أم لا؟، وبدورنا نعتبر الذمة سليمة وفي وضع جيد أي أنها قابلة للتحويل لوجود مخصصات كافية لمواجهةها، ولو لم تكن هذه المخصصات كافية لطلبنا من الإدارة زيادة هذه المخصصات.
السؤال-٢ (مساهم):	يظهر في الإيضاح رقم (٦) من القوائم المالية أن المخزون قد انخفض من ٣,٣٩ مليار ريال إلى ١,٨٩ مليار ريال وهذا شيء جيد، لكن كما هو متداول فإن البضائع التي لدى متاجر بنده هي على ذمة التصريف ولا يتم شراؤها فعلياً من قبل مجموعة صافولا، فإذا كان الأمر كذلك، فلماذا لا يتم التخلص من المخزون أو الفائض منه قبل نهاية السنة المالية أو إعادته لأصحابه خاصة عندما تنخفض قيمته بشكل كبير؟
الإجابة على (س٢): (من قبل الرئيس التنفيذي)	أولاً: إن المخزون المنخفض البالغ قدره ١,٦ مليار ريال منه ١,٥ مليار ريال يخص شركة بنده والباقي يخص قطاع الأغذية، وبالنسبة للمخزون الذي تم تخفيضه لشركة بنده لم يكن منتجات غذائية بل كان أغلبه عبارة عن أجهزة كهربائية وإلكترونية وأدوات منزلية، وكان يعتبر في أعداد الفائض ويحتاج التخلص منه إلى بعض الوقت، لذلك تم اتخاذ هذا القرار الاستراتيجي بالتخلص منه والاستفادة من السيولة النقدية. ثانياً: فإن أغلب هذه البضائع لا تعتبر منتجات لمجموعة صافولا، كما أنها ليست على ذمة التصريف بل يتم شراؤها فعلياً من الموردين، وبالتالي لا يمكن إرجاعها، وكما تلاحظون فقد انخفضت الديون عن العام الماضي بالرغم من الخسائر المتحققة.

<p>في القوائم المالية للعام ٢٠١٦م يظهر بند "احتياطي تحويل عملات أجنبية" بالسالب فهل هي خسارة وهل كان من الممكن عكسها على أكثر من سنة بدلاً من عكسها في سنة واحدة؟ وهل كان لتعويم الجنيه المصري علاقة بتسجيل هذه الخسارة؟</p>	<p>السؤال - ٣ (مساهم):</p>
<p>هذه الاحتياطات هي للتحوط لمواجهة التقلبات في أسعار العملات بشكل أساس، وليس لها علاقة بتعويم الجنيه المصري الذي يعتبر قرار سيادي، وهذه المخصصات مرتبطة بعدة أمور منها ما يتعلق بأمر تقوم بها مجموعة صافولا، وأخرى مطلوبة من جهات أخرى تساهم فيها صافولا باعتبارها شركات شقيقة وليس شركات تابعة وأن هنالك أرباح من مثل هذه المساهمات كشركة المراعي مثلاً، وهذه المخصصات يجب معالجتها وفق حقوق الملكية ولذلك تكون تارة بالسالب وأخرى بالموجب، وفي نهاية الفترة تلغى هذه المخصصات من قائمة الدخل على امتداد الفترة، ويمكنكم الرجوع إلى الإيضاح رقم (١٠) والإيضاح رقم (٢٤)، حيث تظهر الحركة وتفصيلها بالنسبة لشركة المراعي.</p>	<p>الإجابة على (س ٣): (من قبل المراجع)</p>
<p>جاء في قائمة الدخل من القوائم المالية أن المجموعة حققت صافي خسارة بلغت (٦٢٤) مليون ريال، على الرغم من أن إجمالي الربح لا يختلف كثيراً عن العام السابق، لكن يظهر أن الخسائر أغلبها جاءت من خسارة الهبوط في القيمة وأعباء تمويلية كما يظهر في إيضاح رقم (٢٨ ج)، فهل تم التقييم من الشركة أم قام به المراجع الخارجي؟</p>	<p>السؤال - ٤: (مساهم):</p>
<p>ابتدر الرد المراجع الخارجي بقوله: "أولاً نحن كمراجعي الحسابات لا يمكن أن نقوم بالتقييم لأن ذلك عمل إستشاري يتعارض مع دورنا وفق أنظمة هيئة السوق المالية التي تمنع قيام مراجع الحسابات بأي أعمال استشارية للشركة التي يقوم بتدقيق حساباتها، ولكن في العادة، لدينا الحق في دراسة التقييم والتأكد من مدى معقوليته للوصول إلى الأرقام الدقيقة وللشركة الحق في الاستعانة بمقيم خارجي إذا احتاج الأمر ذلك. هذا الإجراء لم يتم في العام الماضي ٢٠١٥م وقد رأينا أنه لا بد من إجراء تقييم بسبب وجود خسائر خلال هذا العام، لذلك فإن إجراء التقييم يُعد أمر ضروري بسبب الهبوط في القيمة العادلة للشهرة والأصول الثابتة، حيث يقاس معدل الانخفاض في الشهرة عن طريق أداء الشركة والتدفقات النقدية المستقبلية". ثم أضاف الرئيس التنفيذي بقوله: "تم مراجعة القيم الدفترية بالنسبة للشركات الأربع (العاملة في مصر) والمذكورة في الإيضاح المشار إليه أعلاه وذلك عند تعويم الجنيه المصري، حيث تبين أن القيمة العادلة أقل من القيمة الدفترية وتم بالتالي تسجيل الخسائر المذكورة والمتمثلة في الهبوط في قيمة الشهرة وقيمة بعض الموجودات الأخرى، وقد تم إعادة التقييم وفق الافتراضات الأساسية المتعارف عليها في مثل هذا النوع من التقييم".</p>	<p>الإجابة على (س ٤) (من قبل المراجع والرئيس التنفيذي):</p>

<p>السؤال - ٥ (مساهم):</p> <p>أيضا بالنسبة للإيضاح رقم (٢٩) "أعباء تمويلية" يرجى توضيح ماهية الأعباء التمويلية؟</p>	
<p>الإجابة على (٥س) (من قبل الرئيس التنفيذي):</p> <p>هذه الأعباء ناتجة أيضاً عن موضوع تعويم الجنيه في مصر بالنظر إلى أنه كان على الشركة قروض بالدولار وعند ترجمتها إلى جنيه مصري في الميزانية العمومية انخفضت قيمتها، بالإضافة إلى شح الدولار في السوق والحصول عليه من السوق الموازي بسعر أعلى، وهي خسائر دفترية وليست نقدية، وقد سبق الإعلان في تداول عن أثر تعويم الجنيه المصري، علماً بأن الشركة قد قامت بجهود وتدابير كبيرة في خفض الدين كما هو ظاهر في القوائم المالية.</p>	
<p>السؤال - ٦ (مساهم):</p> <p>هل يمكن أن تشرح لنا الاتفاقية مع البنك الأوروبي لإعادة التعمير والتنمية (البنك) وبقيّة الشركاء في الشركة المصرية المتحدة للسكر؟ وما هي الخسائر التي ستترتب على هذه الاتفاقية؟</p>	
<p>الإجابة على (٦س) (من قبل الرئيس التنفيذي):</p> <p>تعتبر الاتفاقية مع البنك اتفاقية استثمار، حيث استثمر البنك بموجب هذه الاتفاقية مبلغ ١٠٠ مليون دولار أمريكي في الشركة وذلك عن طريق ضخ مبلغ ٥٠ مليون دولار أمريكي نقداً إلى رأسمال الشركة بالإضافة إلى تحويل القرض الحالي الممنوح للشركة من البنك البالغ ٥٠ مليون دولار أمريكي إلى رأسمال الشركة، وبناء على هذا الاستثمار زاد رأسمال الشركة بمقدار ١٠٠ مليون دولار وتم تخصيص أسهم الزيادة لصالح البنك.</p> <p>لا توجد خسارة بل يتمثل الأمر في استثمار في رأس المال وتخصيص أسهم الزيادة للبنك، الأمر الذي ترتب عليه انخفاض ملكية المجموعة في الشركة، إذ انخفضت حصة مجموعة صافولا في رأسمال الشركة بعد إصدار الأسهم من ١٩,٣٢% إلى ١٠,٣٧%، وانخفضت حصة الشركة المتحدة للسكر (إحدى الشركات المملوكة لمجموعة صافولا بشكل غير مباشر) من ٥٦,٦٥% إلى ٣٠,٤٢%، بينما بلغت حصة البنك في رأسمال الشركة بعد الزيادة ٤٦,٣٢%. وسيعمل الاستثمار على تقوية المركز المالي للشركة، كما سيعطي قوة دفع لنشاط السكر في مصر، في ظل الأوضاع الاقتصادية ومحدودية توافر النقد الأجنبي. كما يهدف إلى تقليل المخاطر والتي كانت أغلبها من قطاع السكر في مصر، والذي بدأ يشهد تحسن في الفترة الأخيرة.</p>	
<p>السؤال - ٧ (مساهم):</p> <p>ما هي الخسائر جراء إغلاق عدد كبير من متاجر بندتي؟ وهل كان هذا القرار حكيم؟ وهل لا تزال تحقق خسائر؟</p>	
<p>الإجابة على (٧) (من قبل الرئيس التنفيذي):</p> <p>كان لدينا ٢٨٠ فرعاً لمتاجر بندتي، وقد تم إغلاق عدد ١٠٠ فرعاً منها وتبقى ١٨٠ فرعاً، والفروع التي تم إغلاقها كانت هي الفروع ذات الأداء المتدني، ويعتبر قرار الإغلاق في مصلحة الشركة بدلاً من استنزاف موارد الشركة. وقد بلغت تكلفة الإغلاق ٢٦ مليون ريال، في حين بلغ مجموع خسائر متاجر بندتي في جميع الفروع ١٠٠ مليون ريال من إجمالي خسائر شركة بنده للتجزئة. وقد تم والله الحمد الحد من هذه الخسائر وتقليصها بشكل كبير.</p>	



هل يمكنكم التحدث أكثر عن الإجراءات التصحيحية / التحول الاستراتيجي المذكور في التقرير السنوي لمجلس الإدارة، وما المقصود بـ "الفوائد الفورية التي حققتها الإجراءات التصحيحية؟ وما هو برنامج "توفير"؟

السؤال - ٨
(مساهم):

أولاً: بالنسبة للإجراءات التصحيحية أو التحول الاستراتيجي التي اتخذتها شركة بنده، فقد تمثلت في السعي إلى خفض رأس المال العامل من خلال خفض مستويات المخزون وذلك بغرض تحقيق رأسمال سالب وهو ما تسعى إليه كل شركة تعمل في قطاع التجزئة، وقد نجحنا في هذا المسعى إلى حد كبير، كما عملت الشركة على تغيير هيكلها التنظيمي لتصبح أكثر قدرة على التركيز على العملاء (Customer Centric Approach).

الإجابة على
(س ٨)
(من قبل الرئيس التنفيذي):

ثانياً: برنامج توفير هو برنامج "ولاء العملاء" الذي طرحته شركة بنده مؤخراً والذي لاقى رواجاً واسعاً حيث بلغ عدد المشتركين أكثر من مليون مشترك، وهذا البرنامج هو عبارة عن بطاقة تمكن العملاء من تجميع نقاط مع كل عملية شرائية، ويمكن أن يستفيد المشترك من هذه النقاط عن طريق إستبدالها بمنتجات داخل جميع فروع بنده، كما تمكن البطاقة المشتركين من الاستفادة من العروض الحصرية التي تصدرها شركة بنده نهاية كل أسبوع.

لماذا تقوم صافولا بتوزيع أرباح ربع سنوية بواقع ربع ريال للسهم الواحد فقط، بينما تقوم شركات تمارس نفس نشاط صافولا بتوزيع أرباح أكثر؟ ولماذا لم تقم الشركة بتوزيع أرباح عن الربع الرابع؟ ما فائدة الأرباح المبقة ولماذا لا يتم توزيعها؟ وهل للعقود التي تتم بين الشركات التابعة للمجموعة وشركاتها الزميلة (معاملات مع أطراف ذات علاقة) علاقة بالخسائر التي تم تسجيلها للعام ٢٠١٦م وهل يتم تطبيق الحوكمة بشكل فعال في الشركة؟

السؤال - ٩
(مساهم):

إن للمجموعة سياسة واضحة في توزيع الأرباح وفقاً للنظام الأساس والسياسات واللوائح ذات الصلة، وقد درجت المجموعة على توزيع أرباح نقدية ربع سنوية على مساهميها بناء على قرار أو توصية من مجلس إدارتها، حيث توزع أرباحاً نقدية في حدود ٥٠% إلى ٦٠% تقريباً من صافي الربح المتحقق خلال السنة المالية أي أن توزيع الأرباح مرتبط بالأرباح التي تحققها الشركة. وفي ضوء هذه السياسة، فقد قامت المجموعة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين للثلاثة أرباع الأولى من العام ٢٠١٦م بلغت حوالي ٤٠٠ مليون ريال والتي كانت قد حققت خلالها أرباحاً، ولم يتم التوصية بتوزيع أرباح عن الربع الرابع ٢٠١٦م نظراً لتسجيل المجموعة لخسائر بنهاية العام. وبخصوص اقتراحكم بزيادة نسبة الأرباح الموزعة، فسيتم دراسته في ضوء أداء الشركة وخططها وسياساتها. أما بالنسبة للتعاملات مع أطراف ذات علاقة، فإنها تتم وفقاً للإجراءات التي تحددها أنظمة وقوانين هيئة السوق المالية ونظام الشركات في هذا الخصوص، ونحن في مجموعة صافولا نفخر بأننا من الرواد في مجال الحوكمة والشفافية، وقد تم الإفصاح عن تلك المعاملات والعقود في التقرير السنوي لمجلس الإدارة وسيتم التصويت عليها من قبل جمعيتكم الموقرة ضمن بنود جدول أعمال الجمعية العامة التي تتضمنها بطاقة التصويت التي وزعت عليكم عند التسجيل.

الإجابة على
(س ٩)
(من قبل الرئيس التنفيذي):

<p>السؤال - ١٠ (مساهم): كانت مجموعة صافولا من الرواد في الشفافية، حيث كانت تعطي المساهم التوقعات المالية المستقبلية؟ فلماذا لم يتم الإفصاح هذا العام عن التوقعات؟</p>	<p>الإجابة على (س ١٠) من قبل الرئيس التنفيذي):</p>
<p>نعم كانت مجموعة صافولا تعلن عن التوقعات المستقبلية بل كانت من ضمن الشركات القلائل التي تقوم بذلك، ولكن في ظل ضبابية السوق والظروف الاقتصادية الحالية، فقد رأت الشركة أنه من الأفضل عدم الإعلان عن أي أهداف مستقبلية بسبب تلك الظروف التي يصعب التنبؤ بها وبالتالي يصعب تحقيق ما يتم توقعه وإعلانه.</p>	<p>السؤال - ١١ (مساهم): ما هي السياسة التي إتبعتها بنده في تخفيض المخزون، حيث جاء في التقرير أنه قد تم تخفيض المخزون بمبلغ ٩٠٠ مليون ريال في ٦ أسابيع فقط! فهل هي سياسة حرب للأسعار؟</p>
<p>لم تكن حرب أسعار، بل كان الهدف الأساس من تلك الإجراءات هو الاستفادة من قيمة المخزون وتحقيق سيولة نقدية بغرض تمويل عمليات الشركة. من ناحية أخرى، فإن الخسارة المذكورة تشمل أيضا بنود أخرى ضرورية منها التشغيل والصيانة، خاصة عندما نتحدث عن مخزون تقدر قيمته بحوالي ١,٢ مليار ريال. علاوة على ذلك، فإن جزء من الخسارة المذكورة عبارة عن مخصصات غير مستخدمة ولا تزال موجودة ويمكن استخدامها لتخفيض المخزون بشكل أكبر.</p>	<p>الإجابة على (س ١١) من قبل الرئيس التنفيذي):</p>
<p>السؤال - ١٢ (مساهم): لماذا بلغت مكافآت (٧) من كبار التنفيذيين حوالي ٢٥ مليون ريال؟ ولماذا طلبت تأجيل صرف مكافآتك السنوية للعام ٢٠١٦م إلى العام ٢٠١٧م؟</p>	<p>الإجابة على (س ١٢) من قبل الرئيس التنفيذي):</p>
<p>يتضمن إجمالي المبلغ المذكور جميع استحقاقات أعضاء الفريق التنفيذي الحالي للعام ٢٠١٦م وعددهم (٧) من حيث المنصب، حيث يتضمن هذا المبلغ ما تم دفعه لأعضاء الفريق التنفيذي الذين استقالوا خلال العام (وذلك حسب المدة التي قضاها خلال العام ٢٠١٦م وحسب المنصب الذي يتقلده)، كما تضمن هذا المبلغ ما تم دفعه كمكافأة للرئيس التنفيذي السابق خلال العام بالإضافة إلى راتبه عن شهري يناير وفبراير من العام ٢٠١٦م. وفيما يخص المكافأة الخاصة بي فقد طلبت من لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة تأجيل صرف مكافأتي السنوية نظراً للظروف التي تمر بها الشركة وذلك حتى تتحسن الأوضاع.</p>	<p>السؤال - ١٣ (مساهم): كم بلغت أرباح بنده فقط من غير باقي القطاعات؟ وهل يتم مقارنة أداء هذا القطاع مع المنافسين؟</p>

بلغت مبيعات بنده للعام ٢٠١٦م ١٣,٥ مليار ريال بالنسبة لجميع أنواع متاجرها والتي تبلغ في مجموعها ٤١٠ متجر، في حين سجلت خسارة بنهاية العام ٢٠١٦م بمقدار ٧٧٣ مليون ريال منها ٣٧٠ مليون ريال متعلقة بخفض المخزون بالإضافة إلى الخسائر من الأرباح التشغيلية التي بلغت ٣٩٦ مليون ريال.

أما بالنسبة لمقارنة النتائج مع المنافسين فكما تعلمون أن معظم المنافسين نتائجهم غير معلنة باعتبارهم شركات غير مدرجة. بيد أنني أود التوضيح بأن شركة بنده هي الشركة الوحيدة من الشركات العاملة في قطاع التجزئة التي تغطي أكثر من ٤٠ مدينة، كما أن عدد أسواقها بنماذجها المختلفة يفوق أكثر من ضعف أسواق ثاني أكبر منافس لها، كما أن لها مستودعات ومخازن كبيرة في كل من الرياض وجدة ومدينة الملك عبد الله. وقد تأثرت ربحية الشركة بتباطئ الاقتصاد المحلي، والذي على أثره أعدت الشركة خطة التحول الاستراتيجي وبمشيئة الله سوف نقطف ثمار هذه الخطة قريباً بإذن الله.

الإجابة على
(س١٣)
(من قبل الرئيس
التنفيذي):

يلاحظ في القوائم المالية - قائمة الدخل أن إيرادات العام ٢٠١٦م لا تختلف كثيراً عن إيرادات العام السابق، ولكن زادت المصروفات العمومية مقارنة بالعام السابق وتحديدًا بند المصروفات الإدارية وليس مصروفات التسويق، فما سبب هذه الزيادة خاصة وأن مصروفات الإنتاج انخفضت بينما زادت المصروفات العمومية والإدارية من ٣٥٨ مليون ريال إلى ٤١١ مليون ريال؟ وكم كان المبلغ المخطط للمصروفات العمومية في الميزانية التقديرية للعام ٢٠١٦م؟

السؤال
١٤-
(مساهم):

كانت هنالك خطة توسع كبيرة في شركة بنده في العام ٢٠١٦م، حيث تم افتتاح عدد ١٣ متجراً بين سوبرماركت وهايبر ماركت، وقد نتج عن ذلك زيادة في المصروفات المباشرة وغير المباشرة شملت الإدارة العامة والتي لها كذلك علاقة بتلك التوسعات. وقد جرت محاولات عدة لتخفيض المصروفات خلال العام، حيث تم بالفعل التخفيض عما كان مخطط له. أما بالنسبة للخسائر التي أشار إليها المساهم، فيقتضي الإشارة إلى حقوق الملكية غير المسيطرة والتي تبلغ (١٧٣) مليون ريال والتي تخص الشركات الشقيقة والتابعة وبها شركاء غير مجموعة صافولا، علماً بأن صافي الخسارة التي حققتها مجموعة صافولا - والتي تخص مساهمي الشركة الأم - بلغت ٤٥١ مليون ريال للعام ٢٠١٦م.

الإجابة على
(س١٤)
(من قبل الرئيس
التنفيذي):

وبالعودة للمصروفات العمومية والإدارية وكم كان المبلغ المخطط لها ضمن الموازنة التقديرية، فقد كانت الأرقام أكثر من المبلغ المشار إليه في الإيضاح الوارد في الصفحة رقم (٩٧) وقد تم التخفيض إلى المبلغ المذكور (٤١١) مليون ريال، ولكن لا يحضرنى في هذه اللحظة الرقم المقدر لهذه المصروفات ابتداءً في أول العام عند إعداد الموازنة التقديرية، علماً بأنه وكما هو معلوم لا يوجد التزام نظامي على الشركات المساهمة بنشر ميزانياتها التقديرية على العموم، وللمساهمين حق الاطلاع على التقارير المالية الختامية للشركات من خلال اجتماع الجمعية العامة للمساهمين.

تم إعداد القوائم المالية للشركة حسب المعايير المحاسبية المحلية وقمتم داخلياً بإعدادها حسب المعايير الدولية (IFRS)، فهل ستكون هنالك أي تغييرات جوهرية بالنسبة لإصدار القوائم المالية للشركة حسب المعايير الدولية (IFRS) بالنسبة للعام القادم؟ وما هو الوضع بالنسبة للشركات التابعة في الدول التي تعمل فيها المجموعة؟

السؤال ١٥
(مساهم):

أولاً إن مجلس الإدارة ولجنة المراجعة بذلوا جهوداً كبيرة فيما يخص عملية التحول في إعداد القوائم المالية للشركة وفقاً للمعايير الدولية (IFRS)، وقد تم في هذا الجانب تعيين استشاري منذ العام ٢٠١٤م ظل يعمل مع الإدارة المالية ولجنة المراجعة لمتابعة المشروع وللوصول إلى أفضل الخيارات لإعداد القوائم المالية للشركة. وفي هذا الإطار، أشير إلى أنه تم البدء في تطبيق المعايير الدولية منذ العام الماضي ٢٠١٦م، حيث خرجت لجنة المراجعة بأن يتم إعداد وإخضاع القوائم المالية للعام ٢٠١٦م للمعايير الدولية بغرض التأكد من الجاهزية للتطبيق، بعد عرض الخيارات المتاحة على مجلس الإدارة والمتوقع من كل خيار. كما سيتم إعداد ونشر نتائج الربع الأول من العام ٢٠١٧م حسب المعايير الدولية، ولكن لا أستطيع الإفصاح عن الأثر لوجود ضوابط خاصة بهذا الإفصاح حسب أنظمة سوق المال. أما بالنسبة للشركات التابعة في الدول التي تعمل فيها شركات المجموعة، فكل شركة تصدر قوائمها المالية حسب النظم المحاسبية المعمول بها في الدولة التي تعمل بها، فكما هو معلوم كل دولة لها معاييرها المحلية الخاصة بها، كما أن بعض الدول تقوم فعلياً بتطبيق المعايير الدولية منها مصر على سبيل المثال. الضابط الذي يتم التركيز عليه فيما يخص الرقابة هو أن تخضع القوائم المالية لهذه الشركات إلى ثلاث معايير الأول معيار إدارة الشركة والإدارة المالية فيها، بجانب المعايير المحلية التي تحكم التطبيق، وأن يكون المراجع في جميع هذه الدول مكتب (KPMG) باستثناء إحدى الدول التي لا توجد فيها مكاتب دولية، وإن كان المعيار الأخير ليس بشرط ولكنه يساعد في عملية توحيد القوائم المالية للمجموعة وهذا أمر جيد وفي مصلحة الشركة وإفصاحاتها.

الإجابة على
(س ١٥)
(من قبل رئيس
لجنة المراجعة
وعضو المجلس
الأستاذ فهد
القاسم):

(انتهى)